



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٢ / ٥ / ٢٠٠٩ م . برئاسة القاضي السيد منحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فزاروق السامري و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقيبدي و عيود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كور كيس وحسين أبو لثمن المأنونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الطلب : ورد من مكتب محافظ صلاح الدين الكتاب المرقم ٨٥٤/٣٢ والمؤرخ في ١٦/٤/٢٠٠٩ بشأن الطلب المقدم من ممثلي كتل السياسية الفائزة في انتخابات مجلس محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٠٩ والمتضمن انه بتاريخ ١٢/٤/٢٠٠٩ جرت انتخابات رئيس المجلس ونائبه ومحافظ صلاح الدين ونائبه وقد جرى التصويت على منصب رئيس المجلس ونائبه بطريقة رفع الأيدي بعد إن عارض (١٣) عضواً هذه الطريقة وطالبوا بان تكون بطريقة الاقتراع السري (بالأوراق) . بعدها جرى انتخاب المحافظ بنفس الطريقة . وخلال ترويض رئيس المجلس المنتخب السيد احمد عبدالله عبد الجسة طرح على المجلس بان تكون عملية انتخاب نائب المحافظ الأول والثاني بطريقة الاقتراع السري على عكس ما تمت المطالبة به في بداية عملية انتخاب رئيس المجلس ونائبه والمحافظ وبالرغم من اعتراض عدد كبير من أعضاء المجلس على ما جرى كونه يعتبر مخالفة وتناقضاً قانونياً واضحاً إلا أن رئيس المجلس أشار بان عملية التصويت قانونية ولعل تمت عملية الاقتراع السري لتسليهي المحافظ الأمر الذي ولد شعوراً لدى الجميع بان الموضوع مبيت وأرفق بالطلب قرصين مضغوطين لما دار في جلسة المجلس ليوم ١٢/٤/٢٠٠٩ لذا طلب بعد الاطلاع على كل ما تقدم بيان الرأي بشأن شرعية عملية التصويت في



كوٴ مارو عيراق

داد كاى بالآى ئيئتيداي

الحالتين (انتخاب رئيس المجلس ونائبه والمحافظ ) والاقتراع على نائبى المحافظ .

وقد وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة في جلسة المحكمة الاتحادية العليا المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢ وتوصلت المحكمة بالاتفاق إلى مايتى :

القرار:

حيث تبين للمحكمة الاتحادية العليا من تدقيق الطلب بان موضوعه يتعلق ببيان الرأي بشأن شرعية عملية التصويت التي جرت في انتخابات مجلس محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٠٩ في حالتين في حالة انتخاب رئيس المجلس ونائبه والمحافظ وحالة الاقتراع على نائبى المحافظ وحيث ان طلب بيان الراي يخرج عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليه في المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق (لعام ٢٠٠٥) والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ فيكون الطلب خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا لعدم تعلقه بتفسير نص من نصوص دستور جمهورية العراق أما الطعن في إجراءات عملية التصويت فان ذلك يقتضى إقامة دعوى ان كان له مقتضى .

نتهى ...

الرئيس

منحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامى

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

اكرم طه محمد

العضو

اكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبندى

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين أبو التمن

(٢ - ٢)